مشكلة عسير وتداعياتها الدولية والإقليمية
1926–1934

الباحث الأول:
م.م. مروان كريم حيدر
جامعة بغداد / كلية الآداب

الباحث الثاني:
أ.د. كريم حيدر خضير
الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

الملخص:

زرعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى بذور الفرقة والشقاق بين الزعامات العربية ولاسيما في منطقة شبه الجزيرة العربية وعملت على تسخير ادواتها الاستعمارية لخدمة مستعمرة الهند البريطانية وتأمين حرية المواصلات سالكة تجاهها عبر القنوات المائية في قناة السويس – البحر الأحمر – المحيط الهندي – الخليج العربي، والسعي الى ربط الزعامات المشيخية بعلاقات تعاهدية تحت تسمية الحماية، فحولتها من مشيخات الى محميات صغيرة تحكم بقرارها السياسي. وكان عقد معاهدة عام 1926 في سلسلة معاهدات الحماية البريطانية على زعامات المنطقة بشكل غير مباشر بوساطة ابن سعود في عسير، اذ وجدت فيه خير حليف يمكن أن يحقق لها أهدافها ويحافظ على مصالحها الاستراتيجية في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية وسمحت له بالقضاء على خصومه واقامة مملكة في المنطقة خلال 1902–1927 وعززت المعاهدة في مكة الخلافات السعودية – اليمنية مقابل الحفاظ على الامتيازات البريطانية فلم تكن المعاهدة صيغة حماية –كما ظن عدد من المؤرخين والكتاب– بل سيطرت السعودية على عسير مستغلة الظروف المحلية والخارجية لليمن. ونتج عن المعاهدة تنافس بريطاني – إيطالي على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر ولاسيما عسير ونجران والصراع الحدودي اليمني على الحدود السياسية التي ابتلي بها العرب في القرن العشرين وظلت دون حلول نهائية حتى الوقت الحاضر.

الكلمات المفتاحية: عسير، الإقليمية، الجزيرة العربية، اليمن.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Asir Problem and its International and Regional Repercussions, (1926-1934)

Lect. Marwan Karim Haider
University of Baghdad - College of Arts
Prof. Dr. Karim Haider Khader
Al Iraqia University /College of Education for Women

Abstract:

After World War I, Britain sowed the seeds of division and discord among Arab leaders, particularly in the Arabian Peninsula. It harnessed its colonial tools to serve the British colony of India and ensure free and open transportation to it via the Suez Canal, the Red Sea, the Indian Ocean, and the Arabian Gulf. It also sought to bind the sheikhly leaderships through treaty agreements under the guise of protectorate, transforming them from sheikhdoms into small protectorates with their own political decisions. The 1926 treaty was one of a series of British protectorate treaties that indirectly controlled the region's leadership through Ibn Saud in Asir. The British found in Ibn Saud a capable ally capable of achieving their goals and preserving their strategic interests in the southwest of the Arabian Peninsula. This allowed him to eliminate his opponents and establish a kingdom in the region from 1902 to 1927. The Mecca treaty strengthened Saudi Yemeni differences while preserving British privileges. The treaty was not a form of protection, as some historians and writers have assumed, but rather, Saudi Arabia took control of Asir, exploiting Yemen's domestic and external circumstances. The treaty resulted in British Italian rivalry over the southeastern coast of the Red Sea, particularly Asir and Najran, and the Yemeni border conflict over political borders, which plagued the Arabs in the twentieth century and remains unresolved to this day.

Keywords: Asir, the region, the Arabian Peninsula, Yemen.

المقدمة:

حظيت منطقة شبه الجزيرة العربية بعناية الدول الكبرى في الشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الأولى؛ لكونها عقدة الاتصالات البرية والبحرية بين أوربا والشرق الأقصى فضلا عن التنافس الدولي في جنوبها الغربي للسيطرة على الساحل المطل على البحر الأحمر.

لقد اتجهت الدراسات التاريخية المعاصرة الى دراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية باعتماد منهج الكشف عن الوثائق البريطانية والعثمانية ومحاولة الوصول الى تحليلاته واستنتاجات تاريخية ،

وركزت هذه الدراسات على دور آل سعود في نجد والحجاز في تركيب الاحداث القائمة ومدى علاقتهم بالقوى المحيطة بهم، من دون الولوج الى دراسة الجذور الحقيقية للأزمات أو العلاقات بين آل سعود والقوى المحلية في الساحلين الشرقي والغربي لشبه الجزيرة العربية، فحاولنا في هذا البحث دراسة تلك العلاقات على أساس البدايات الأولى في العقد الأول من القرن العشرين بعد المتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم في نهاية الحرب العالمية الأولى التي ألحقت بالعرب ويلات التجزئة والتفريق في اتفاقية سايكس بيكو وسواها، وجاءت معاهدة مكة في 21 تشرين الأول 1926 لتعزيز مكامن الفرقة التي زرعتها الهيمنة البريطانية في المنطقة العربية، وتأزم العلاقات اليمنية – السعودية في العقود اللاحقة من القرن الحالي والوقت الحاضر.

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر:

يتمتع البحر الأحمر بمكانة استراتيجية متميزة سياسيا/ وعسكريا /واقتصاديا، فهو قناة الاتصال بين المحيطين الأطلسي والهندي عبر البحر المتوسط والمشرق على الخليج العربي والبحر المتوسط، والتحكم باليمن والسعودية والصومال وإريتريا وجيبوتي والسودان، وتبلغ مساحته نحو 408,480كم وعمقه بين خطي عرض 10°، 30° شمالا، وخطي طول 25° ، 55° شرقا، ويتصل بقناة السويس من الشمال، ومضيق باب المندب من الجنوب ويضم على جانبيه عدة جزر هي: فرسان في عسير، وسواكره في السودان، وبلضع في اليمن، وكمران في اليمن، ودهلك في إريتريا (السماك، 1989، ص 1–14).

وتمثل عسير في جنوب ساحل البحر الأحمر نقطة التقاء بين الحجاز شمالا واليمن جنوبا ونجد شرقا والبحر الأحمر غربا (السماك، 1989، ص 1–14)، ولعسير حدود طويلة نسبيا تمتد من اليمن شمالا وتمر بزهران – شمران – وادي رانية، وجنوبا من الحديدة – المخا – راذح – وداعة – سمحار الشام–حمدان – صعدة – حاشد – تكبير وتنتهي بوادي الفرع ثم وصله، وشرقا تبدأ من الأواسر– ماء عقيلان – بيشة، وغربا على طول الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر في الجزء المقابل العسير(ابن مسفر، 1978، ص11–12).

وتقسم عسير من الناحية الطبيعية على قسمين هما: تهامة وتشمل القنفذة، ومحايل رجال ألمع جيزان، والحديدة، والمخا، والسراة وتضم ابها ، وقحطان، وشهران، ويام، وصعدة، وبنو شهر، وغامد، وزهران، وبيشة (ابن مسفر، 1978، ص13–15).

وهكذا استأثرت عسير موقع جيوبوليتيكي، وأهميته استراتيجية عززها التنوع في الموارد المائية والمحاصيل الزراعية. فانتشرت زراعة القمح والشعير والذرة والدخن والبن والفواكه، وغيرها،

وأضفى عليها وجود الموانئ التجارية / البحرية أهمية جديدة مثل: الحديدة والقنفذة وسواها، فتكاملت المقومات السياسية / الاستراتيجية / الاقتصادية في عسير لتجعل منها مقاطعة تحظى بأطماع القوى المتنافسة إقليميا في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية(وهبة، 1956، ص37-40).

نظرة تاريخية حول الصراع والتنافس الإقليمي والدولي للمنطقة منذ الوجود العثماني حتى عام 1926:

ارتبط تاريخ اليمن الحديث بعلاقتها بثلاث قوى هي: الدولة العثمانية وبريطانيا وإيطاليا وأثرت على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعسكري لليمن بشكل أو بآخر.

وارتبط تاريخ اليمن الحديث بالسيطرة العثمانية لمصر عام 1517 في عهد سليم الأول (1512 – 1520) حينما سيطروا على اليمن بحجة الدفاع عن البحر الأحمر والحدود الجنوبية للوجود العثماني في البلاد العربية، للوقوف أمام الخطر البرتغالي في الخليج العربي مستغلين ضعف بنية الحكم المملوكي في اليمن، وهكذا سيطروا عام 1538 على اليمن باتساع الدولة العثمانية في عهد سليمان القانوني (1520–1566) بعد أن دخلوا وأحكموا السيطرة على بغداد عام 1534، وسعوا بوساطة اليمن التحكم بقنوات المواصلات بين السويس وباب المندب عبر البحر الأحمر(سالم، 1977، ص165–220).

إلا أن العثمانيين لم يسيطروا مباشرة على اليمن إلا عام 1872 واستمروا الى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، وطبقوا قانون الولايات العثمانية على الولايات العربية، فقسموا اليمن الى اربع متصرفيات رئيسة هي: صنعاء – والحديدة – وعسير– وتعز (الجميل، 1991، ص 397)، ومارسوا ادارة عسير مباشرة بالمتصرف العثماني هناك فحكم رديف باشا باسم متصرفة عسير" التابعة لولاية اليمن بين (1827–1910) حتى تمكن الأدارسة من بسط نفوذهم عليها وانتزاع اعتراف عثماني بحكمهم قائمقامية صبيا وابا عريش أيضا، في ظل الضعف والانحلال السياسي الذي عانت منه الدولة العثمانية في عهد الاتحاديين (1909 – 1918)، الذين تغافلوا عن تصرفات الأدارسة[1]، وأوعزوا للوالي محيي الدين باشا بالرحيل بحرا عن عسير وتسليمها إلى

[1] **الادارسة:** اسرة عربية تعود الى مؤسسها ادريس بن رعد الكامل بن الحسن المثنى رحلت من المغرب الاقصى في عام 633م بزعامة أحمد بن ادريس واستقرت في مكة لتأدية فريضة الحج ثم غادرت الى مصر، وجاء الى هناك السيد علي السنوسي فأخذ عنه احمد مبادئ السنوسية وعرف بالورع والزهد وظل في الحجاز وتخرج على يديه طلبة العلم، وتوفي في صبيا عن عمر يناهز الثمانين عاما ودفن هناك وصار له مزار، فسميت الاسرة على

أهلها ، فسارع محمد علي بن محمد بن أحمد الادريسي للدخول الى جانب بريطانيا في بداية الحرب العالمية الأولى بعقد معاهدة عدن في 30 من نيسان 1915 اعلن فيها وقوف الأدارسة الى جانب بريطانيا ضد العثمانيين، وتعهدت الحكومة البريطانية بتقديم الحماية الكافية ضد أي تهديد خارجي لبلاده ومنحه أسلحة وذخائر وأموال شريطة عدم الدخول في علاقات سياسية مع أية قوة اجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية، ثم جددت المعاهدة بين الطرفين في كانون الثاني 1917 وقدمت له بريطانيا ميناء الحديدة الذي انتزعته من اليمن، فضلا عن مكافاة شهرية قدرها 5 آلاف جنيه استرليني(سالم، 1977، ص 225-226).

ولكي نتبين ماهية الدوافع والمسوغات التي ادت الى عقد معاهدة مكة عام 1926 سنعرض خريطة التحالفات السياسية في شبه الجزيرة العربية خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها واستطاع عبد العزيز آل سعود (1880-1953) أن يثبت حكمه بدعم من بريطانيا بعد عقدها معاهدة دارين – العقير – في 26 كانون الأول 1915 التي اعترفت بموجبها بريطانيا، عن ابن سعود صاحب الزعامة على نجد والحساء والقطيف وملحقاتها، وتعهدت بحمايته من الأخطار الخارجية، ودعمه تسليما وتمويلا للوقوف أمام الوجود العثماني في المنطقة. وفي الحجاز تمكن الشريف حسين بن علي (1880-1930) من إعلان الثورة العربية الكبرى في 10 حزيران 1916 ضد العثمانيين في الحجاز بعد أن تعهدت بريطانيا بمنح استقلال البلاد العربية تحت الزعامة الهاشمية بموجب مراسلات "حسين-مكماهون". أما عسير فقد ذكرنا آنفا إعلان الادريسي وقوفه كأول زعيم عربي الى جانب بريطانيا في الحرب ضد الدولة العثمانية، أما اليمن فوقف الإمام يحيى خلال مدة حكمه (1904 – 1948) ضد مسألة الدخول بأتون الحرب المشتعلة واستطاع التخلص من الحكم العثماني على بلاده، ورفض الاغراءات البريطانية للوقوف معها في الحرب وفضل الحياد فيها(ياسين، 1988، ص35-52).

وقد انعكست هذه المواقف المتباينة للأطراف المعنية بمسألة عسير على تقرير مصير احارة في المستقبل، فمن جانب هناك مطالبة يمنية بعودة المقاطعة الى الأراضي اليمنية الأم، ومن جانب آخر دعوى ادريسية بالإبقاء عليها ضمن حدود الإمارة حديثة النشأة، ومما زاد من الأمر سوءا دعم القوى المحلية والدولية لهذا الطرف او ذاك وهي إمارة نجد ومملكة الحجاز، وبريطانيا وايطاليا . فظهر حليفان رئيسان هما: الأول بريطانيا – ونجد- والأدارسة (عسير) والحلف الثاني: ايطاليا – ومملكة الحجاز – واليمن، وتحولت منطقة الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية

اسمه وتعاقب أحفاده على حكم الاسرة السيد محمد علي والسيد علي بن محمد، والسيد الحسن الادريسي للمدة بين (1876-1930)، للتفاصيل انظر : (وهبة، 1956، ص45).

الى ساحة مواجهات بين هذين الحلفين ، وصراعات عربية – عربية عكست الواقع الذي عانى منه الوطن العربي في القرن العشرين.

هذا على صعيد التحالفات الاقليمية – المحلية، أما فيما يخص جوهر الصراع اليمني الادريسي فثمة عوامل جعلت الأدارسة يتبنون خط المحالفة السياسية مع آل سعود.

فقد نقل أمين الريحاني الرحالة اللبناني خلال زيارته للمنطقة حينذاك انطباعاته عن حقيقة الخلاف اليمني – الادريسي والمتمثلة بالخلاف أو التباين المذهبي بين الفريقين وضعف القوة العسكرية اليمنية بنظر الأدارسة إذا ما قورنت بالسعوديين والهاشميين، والدعم البريطاني المتزايد للادارسة للانفصال عن اليمن مكافأة لهم على موقفهم الايجابي في الحرب العالمية الاولى(الريحاني، 1981).

وإلى جانب ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تستحسن موقف اليمن الحيادي في الحرب فضلا عن دخولها في معاهدة صداقة وتحالف مع ايطاليا المنافسة الرئيسة للإنكليز في هذه المنطقة، مما أثر على العلاقات اليمنية – الادريسية، واليمنية – السعودية في السنوات اللاحقة بعد نهاية الحرب.

فبدأت جسور العلاقة الحميمة تمتد بين أل سعود والادراسة، وارسل الزعيم الادريسي في عام 1919 رسالة تأييد الى ابن سعود لانتصاره في معركة قوية ضد الهاشميين(جبار، 1995، ص 17).

وحدث انعطاف خطير في عام 1920 حينما بعثت قبائل عسير بشكوى الى ابن سعود من جور ظلم آل عائض، وبالفعل توسط ابن سعود بينهما. إلا أن آل عائض رفضوا ذلك وعدوه تدخلا في شؤون عسير الداخلية، فأمر ابن سعود بإرسال جيش تحت امرة محمد بن عبد الرحمن بن جلوى الى عسير وجرت معركة جحلة بين الطرفين، وانتصر آل سعود ودخل ابن جلوى عسير وأناب عنه وكيله ثم عاد الى بلاده، فخرج آل عائض على وكيله وجهز ابن سعود نجله فيصل بن عبد العزيز لمهاجمة عسير بجيش استطاع احتلال أبها، وهرب آل عائض الى الحجاز واحتموا بالشريف حسين الذي أمدهم بالأسلحة والأموال للعودة الى عسير، ولكنهم خابوا في مسعاهم والتجأ آل عائض اخيرا الى الرياض تحت حماية آل سعود(العقيلي، 1982، ج2، ص 736–743).

وبعد ثورة آل عائض في عسير دخل الأدارسة في 30 آب 1920 في معاهدة آل سعود "للأخوة والصداقة" تم فيها تقسيم الاشراف على قبائل عسير بين الطرفين؛ لضمان استقرار الإمارة تحت حكم الأدارسة(الخترش، 1983، ص44 – 46).

وبعد ثلاث سنوات توفي الزعيم الادريسي محمد علي في 30 كانون الثاني 1923 فخلفه نجله السيد علي الذي انماز بضعف شخصيته، وعدم قدرته على حكم إمارة الأدارسة، فانتهز الإمام يحيى الفرصة ولاسيما مع تصاعد المشكلات الداخلية في عسير ضد الأدارسة، وانشغال ابن سعود في حربه مع الشريف حسين في الحجاز، واستولى الإمام على ميناء الحديدة ثم صبيا وجيزان وباجل وللجبة وميدي(ماكرو، (د.ت)، ص 114) ، وتهامة مع استعدادات مكثفة لمواجهة حاسمة شمال عسير(صحيفة المقطم القاهرية، العدد 11004، 14 آيار 1925).

وتدخلت بريطانيا وايطاليا في حل الأزمة لمصالحهما الاستراتيجية في المنطقة، إذ شعرت الحكومة البريطانية بالخشية من انتصار اليمنيين على الأدارسة ودخولها منافسة المصالح البريطانية في عسير ومحمية عدن والدعم الإيطالي لليمن بالأسلحة والأموال، وطلب الادريسي من بريطانيا مساعدته على أساس صيغة معاهدتي 1915، 1917 الذي يثبت المصالح الإيطالية في هذه المنطقة الحيوية، ولكنها تعذرت بحجة أن المعاهدتين تؤكدان على دعمه ضد أية قوة اجنبية تهدد كيانه وأن صراعه مع الإمامية في اليمن شأن عربي داخلي بين بلدين عربيين. واشتدت الضائقة على الزعيم الادريسي الى أن ثار عليه أهل عسير؛ لضعفه، ونصبوا بدلا عنه الحسن الادريسي الذي طلب من بريطانيا مجددا دعمه ضد اليمن فكررت موقفها المعلن سابقا، مما دعاه الى طلب عون آل سعود لإيقاف المد اليمني الطموح، وأجبرته على ذلك بعض العوامل هي:-

1- تقدم الإمام يحيى السريع على ساحل عسير وتهديده لكيان إمارة الأدارسة.
2- خذلان بريطانيا له ورفضها تقديم العون والمساعدة ضد الإمام يحيى.
3- الموقف الجديد الذي أصبح يتمتع به آل سعود بعد استيلائهم على نجد 1902، والحسا 1913، والحجاز 1915، وحائل 1921، كقوة قادرة على الوقوف أمام اليمن، وكان ذلك مسوغا معقولا للإدريسي في طلب مناصرة آل سعود دون رد فعل عنيف من سكان عسير تجاه هذه الخطوة (العقاد، 1970، ص592-593).

فبعث الادريسي وفدا في شباط 1926 الى مكة برئاسة محمد بن هادي النعيمي لتقديم الطاعة والولاء للسعوديين، وطلب المساندة ضد الإمام يحيى ونجدة إمارة الأدارسة فاعتذر ابن سعود بحجة عدم رغبته بالتورط في نزاع عسكري مع الإمام يحيى وانشغاله بترتيب أوضاع

الحجاز على الرغم من توقيع معاهدة جدة في كانون الاول 1925 وتسليمها الى آل سعود(سالم، 1977، ص269–270؛ الخترش، 19983، ص 88–89).

وجدد الادريسي ثانية ارسال وفد الى ابن سعود في آيار 1926 برئاسة علي الميرغني لطلب المساعدة ضد اليمن، ولكنه كرر الموقف السابق ذاته، وامتنع عن تقديم العون للأدارسة ورغبته في الابقاء على صداقة الإمام يحيى وتجنب الدخول في مواجهة معه، وفي تشرين الأول 1926 وصل الى عسير السيد أحمد الشريف السنوسي قادما من المغرب الأقصى في زيارة للمنطقة، فاقترح على الادريسي مواجهة الإمام يحيى، وأبدى رغبته في الوساطة بهذا الشأن، وذهب الى الحجاز فقابل ابن سعود وعرض عليه طلب الادريسي في التحالف فوافق اخيرا على صيغة معاهدة مكة التي وقعت بين الطرفين في 21 تشرين الأول 1926 (الأموي، 1990، ص151–160).

وأرسل ابن سعود الى عسير قوة للدفاع عن الأدارسة ونصب الحسن الادريسي وأبقى الشؤون الخارجية في يديه، وتعهد بدعمهم لتوحيد الجبهة الداخلية للإمارة تجاه أي تهديدات داخلية أو خارجية تتعرض لها.

واستمرت الأوضاع هكذا الى عام 1930 عندما اعلن الحسن الادريسي الثورة ضد الحكم السعودي في عسير، فقام ابن سعود بإرسال قوة عسكرية لمهاجمته، وتمكن من الهرب الى صنعاء واحتمى بالإمام يحيى(العقيلي، 1982، ص 756–760). وأرسل برقية إلى ابن سعود جاء فيها:

"كتب جلالتكم وصلت برفقة مندوبكم وتذاكرنا

مع وفدكم وتقرر بموافقتنا ورضانا اسناد ادارة

البلاد وماليتها الى عهد جلالتكم" . (سعيد، (د.ت)، ص215)

وهكذا دخلت مقاطعة عسير في الحكم المباشر لآل سعود واستحوذوا على الإمارة وألحقوها بما سميت فيما بعد بالمملكة العربية السعودية في أيلول 1932.

معاهدة مكة والصراعات الإقليمية والدولية بعد المعاهدة:

تضمنت معاهدة مكة في 21 تشرين الثاني 1926 أحد عشر بندا يخص القضايا الداخلية والخارجية لإدارة عسير تحت حكم الأدارسة وللنظر في ماهية هذه البنود، والآثار المترتبة على عقد المعاهدة نعرض نصها الكامل:

"الحمد لله وحده: بين ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها وبين الإمام الحسن بن علي الادريسي رغبة في توحيد الكلمة: وحفاظا لكيان البلاد العربية وتقوية للرابطة العربية بين أمراء جزيرة العرب، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود وصاحب السيادة إمام عسير حسن بن علي الادريسي على عقد المواد الآتية:

المادة الأولى:

يعترف سيادة الإمام الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية 10 صفر 1339هـ المنعقدة بين سلطان نجد والحجاز وبين الإمام محمد بن علي الادريسي التي كانت خاضعة للأدارسة في ذلك التاريخ هي تحت سيادة جلال ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة.

المادة الثانية:

لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أي حكومة وكذا لا يجوز أن يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

المادة الثالثة:

لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب أو إبرام الصلح إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.

المادة الرابعة:

لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضي عسير المبينة في المادة الأولى.

المادة الخامسة:

يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شؤون عشائرها من نصب وعزل ذلك من الشؤون الداخلية فهي حقوق إمام عسير على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هي عليه في الحكومتين .

المادة السادسة :

يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بدفع كل تعد خارجي او داخلي يقع على أراضي عسير المبينة في المادة الأولى وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الامور ودواعي المصلحة.

المادة السابعة :

يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها.

المادة الثامنة :

تكون هذه المعاهدة معمولا بها بعد التصديق عليها من الطرفين الساميين.

المادة التاسعة :

وقعت هذه المعاهدة باللغة العربية في صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين.

المادة العاشرة :

وقعت هذه المعاهدة في تاريخ 24 ربيع الآخر 1345هـ الموافق 21 أكتوبر 1926 (ابن مسفر، 1978، ص 116).

وعند النظر في مواد هذه المعاهدة نرى أنها قسمت عسير إلى نصفين: الأول شمالي تحت الاحتلال السعودي والثاني جنوبي تحت السلطة الادريسية، ثم إن المعاهدة قيدت حرية الادريسي في إدارة الشؤون الداخلية واقامة العلاقات الخارجية في السلم والحرب، ومنعته من الدخول في علاقات خارجية مع أية قوة أجنبية دون موافقة آل سعود وبذلك كبلت المعاهدة الادريسي بقيود ثقيلة شعر بوطأتها بعد حين فانتفض يطلب حرية قراره السياسي، وأحقية أسرته في حكم الإمارة دون تدخل من أي طرف كان.

وإذا حاولنا النظر في صيغة المعاهدة تظهر كأنها "معاهدة دفاع مشترك" بالمفهوم الحديث، إذ تعهد فيها ابن سعود بالدفاع عن إمارة الأدارسة ضد أي عدوان خارجي ويقصد من ذلك تهديدات الإمام يحيى بضم عسير الى أراضيه.

وأكدت التطورات السياسية بعد عقد المعاهدة أنها جاءت بضغط الظروف التي أحاطت بالأدارسة وحتمت عليهم الاحتماء بقوة محلية تستطيع ردع التجاوزات اليمنية حتى وإن كان لمدة

قصيرة؛ للحفاظ على الإمارة من الانهيار(العقيلي، 1982، ج 2، ص 761-762؛ ابن مسفر، 1978، ص 120-122).

ومما يجلب الانتباه بشأن هذه المعاهدة أن عددا من المؤرخين والكتاب العرب والغربيين وصفوها بمعاهدة "حماية " أو "protectorate " إذ جعلت الأدارسة تحت آل سعود على وفق صيغة المعاهدة، واذا تمعنا في بنودها نرى عدم ذكر مصطلح الحماية أصلا، في حين أشار هؤلاء الكتاب إلى أنها تصنف على غرار معاهدات الحماية التي عقدتها بريطانيا مع مشيخات الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، فأضفوا صيغة الحماية على السعوديين في إدارة منطقة عسير، وأشار المؤرخ البريطاني " سيلفي . أ . ليشرد لي" إلى اعتراف الحكومة البريطانية نفسها بالحماية السعودية حينما صادقت على المعاهدة في كانون الثاني 1927 ونقل ذلك حينما قال:

The "Asir become a Saudi protectorate." [2] (طربين، 1976، ص192)

إن مناقشة هذه المسألة تستدعي التوقف أمام جوهر القانون الدولي العام لتبيان ماهية اصطلاح الحماية والتعرف على امكان تطبيقه على هذه المعاهدة ام لا.

مصطلح الحماية في القانون الدولي ينص على:

" إن الدولة المحمية هي التي تضع نفسها أو رغما عنها تحت وصاية دولة أخرى أقوى منها في ضوء اتفاق بين الدولتين ذات السيادة في الأسرة الدولية للدفاع والحماية مقابل الاشتراك في إدارة الشؤون الخارجية في ضوء معاهدة تبرم بين الدولتين" (Cilve, 1984, P.236)

أما في المجتمعات القبلية فيضع زعيم القبيلة نفسه تحت حماية دولة ذات سيادة وهيمنة على المنطقة التي يقطنها لتنفيذ الأمر الواقع للحماية.

وللتعرف على اخضاع المشيخات أو الإمارات القائمة آنذاك لشروط الدولة بالاصطلاح الحديث، فإن الدولة State " في القانون الدولي لها معايير ومرتكزات ثابتة تتمثل فيما يأتي:

" الدولة هي التي لها سيادة تامة وتتحكم في ادارة شؤونها الداخلية والخارجية دون رقابة من أحد، ومستقلة بشكل كامل في تصريف أمورها الخاصة ومطلقة الارادة في ذلك "(جنينة، 1938، ص130).

---

[2] من المؤرخين والكتاب الذين اطلقوا تسمية الحماية على معاهدة مكة : امين سعيد، وأمين الريحاني، وحافظ وهبة، وفؤاد حمزة، وصلاح الدين المختار، وجون فيلبي، وسيد مصطفى سالم، ومصطفى النجار، وفتوح الخترش، وبيلفي لشيرلي، ومحمد جلاك كشك .

وعلى أساس هذين المصطلحين نستطيع وصف الحماية بأنها ناقصة المفهوم بضوء القانون الدولي كتطبيق في معاهدة مكة 1926، لسببين هما:

أولا : إن المملكة الحجازية – النجدية وملحقاتها كانت تحت حماية بريطانيا المهيمنة على المنطقة ونصت على ذلك معاهدة دارين – العقير في عام 1915 بين الطرفين، وأشارت صراحة في أحد بنودها " الى حماية بريطانيا لسلطنة نجد وملحقاتها من أي اعتداء خارجي تتعرض له " فكيف يمكن لها أن تحتمي بالأصل بالحكومة البريطانية ؟ فضلا عن عدم توافر مقومات السيادة الفعلية للمملكة الحجازية والنجدية؛ لكونها تخضع في ادارة شؤونها الخارجية والداخلية لرقابة دولة أخرى – بريطانيا– ولا تمتع بالاستقلال في تصريف أمورها أيضا.

ثانيا : إن مفهوم الدولة غير قائم في المجتمعات القبلية في شبه الجزيرة العربية "حينذاك . فلا تتعدى السلطة كونها سيادة قبلية للشيخ أو لمجلس القبيلة على السكان القبليين فلم تكن للمجتمعات القبلية أجهزة او مؤسسات حكومية رسمية، فالدولة السعودية بالمفهوم الحديث لم تظهر إلا بعد انتهاء الحروب المحلية التي خاضها ابن سعود مع منافسيه بالمملكة العربية السعودية، وأسس لها جهازا لوزارة الخارجية بالاستعانة بالشخصيات الخبيرة من العراق ومصر وسوريا ولبنان، فانتقل مفهوم الدولة والسيادة والسلطة من النظام القبلي – المشيخي الى النظام السياسي الحديث ذي السلطة المؤسساتية الواحدة (ابو عليه، 1974، ص139).

وقد أحدثت معاهدة مكة تغييرات في الخارطة الكلية؛ نظرا للتنافس المحتدم على ساحل البحر الأحمر، ورغبة الأطراف المتنافسة للاستحواذ على عسير.

فاندلعت مواجهة بين ابن سعود والإمام يحيى بعد ازالة حاجز عسير بينهما، وشجعت الأول على مواجهة الثاني وأسفرت عن اشتباكات عسكرية لعدة سنوات ، وحفزته على مواصلة السياسة التوسعية التي انتجها منذ عام 1902 في المنطقة وأصبح يتطلع باتجاه امارات ومشيخات الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

لم يعترف الإمام يحيى بالمعاهدة واستحواذ ابن سعود على عسير، فازدادت الخلافات السعودية – اليمنية عمقا وتعقيدا في العقود اللاحقة من القرن العشرين (حمزة، 1968، ص 10-11).

وقد شكلت المعاهدة تهديدا بريطانيا– سعوديا للطليان في الساحل الشرقي الجنوبي للبحر الأحمر وقلصت من تطلعاتهم نحو شمال اليمن ولاسيما في الحجاز(الخترش، 1983، ص 94). وانعكس ذلك على تأزم العلاقات البريطانية – الإيطالية، فأيدت وزارة البحرية البريطانية ضم جزر

فرسان وجزر كمران قمران الى السلطة السعودية وابعاد الأطماع الإيطالية، في حين وجدت الحكومة في المعاهدة إضعافا لنفوذها في البحر الأحمر. وتعزيزا للمصالح والامتيازات البريطانية فيه وخشيت من فقدان نفوذها التقليدي في هذه المنطقة المتميزة في الشرق الأوسط(Leatherdale, (n.d) , P.2380).

وأشار المؤرخ ستيفن همسيل لونكريك " في معاهدة مكة المكرمة استكمل ابن سعود توسعاته في شبه الجزيرة العربية التي بدأها مطلع القرن الحالي، وأصبحت حدود مملكته تمتد بعد ضم عسير على مساحة 4 من شبه الجزيرة العربية، وتصل شمالا الى الكويت والعراق وشرق الأردن، وجنوبا الى اليمن وعمان، وشرقا الى البحرين وقطر وامارات ساحل عمان، وتطل على مسافة 300 ميل على الساحل الغربي للخليج العربي، ومسافة 100 ميل على الساحل الغربي للخليج العربي، ومسافة 100 ميل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر(Stephen, 1963, P.154).

وأدت المعاهدة الى تغيير ابن سعود لتسمية دولته من "سلطنة نجد ومملكة الحجاز وملحقاتها "في 19 كانون الثاني 1927، وأصبح يلقب "ملك نجد والحجاز وملحقاتها" (Howarth, 1912, P.150).

معاهدة مكة والتصعيد الإقليمي:

الصراع السعودي – اليمني:

كان متوقعا تأزم العلاقات السعودية – اليمنية بعد عقد المعاهدة ولاسيما أن الإمام يحيى كان يحلم باستعادة عسير وتوحيد اجزاء بلاده ورسم سياسته على اساس امتداد حدوده باتجاه الحجاز شمالا وضم عسير اليه إلا أن تحالف الادريسي مع ابن سعود في المعاهدة المعقودة بينهما أخفق سياسة الإمام يحيى وحرمانه من منفذ بحري متميز (سالم، 1977، ص212.)

وظل الإمام يحيى ينتهج سياسة غير طبيعية تجاه الأدارسة ونقل ذلك أمين الريحاني على لسان الإمام يحيى حينما قال :

"الادريسي حليف الانكليز وعدونا يأخذ منهم المال والسلاح ويحاربنا به وهو بيننا وبين الحجاز المانع الحجاز(أمين، 1980، ص 321) " [3]

[3] **الزرانيق:** قبيلة عربية سكنت تهامة بين الحديدة وزبير، انمازت بالقوة والبأس وزعيمها أحمد الفكيني دعمته بريطانيا للثورة على الإمام يحيى وساندته بطائراتها الحربية وألقت القنابل على الجيش اليمني الذي تصدى له، ينظر: (الشرقاوي، 1959، ص 26).

وبعد عقد المعاهدة بين الامام الحسني والادريسي وابن سعود لم يستحسن الإمام يحيى ذلك إلا أنه واجه ظروفا داخلية وخارجية صعبة، فرغبته في عقد معاهدة مع بريطانيا، وتصاعد ثورة الزرانيق في اليمن، واجتماعه في محمية عدن(سالم، 1977، ص334). جعلته يبدي سياسة ضبط النفس فتوقف عن مهاجمة أراضي عسير في حين توقعت الأطراف المعنية حدوث مراجعة يمنية وحاول الإمام يحيى السيطرة على اتهامه في محاولة لجس نبض ابن سعود الذي قام الأخير بإرسال وفد الى صنعاء؛ لتثبيت الحدود وتوطيد العلاقات مع اليمن وحمل الوفد الهدايا للإمام اليمني للتعبير عن حسن نواياه(مجلة السياسة الاسبوعية القاهرية، ع 61، 2 تموز 1927).

وضم الوفد السعودي: سعيد بن مشيط، وعبد الوهاب بن محمد بن ملحة، وتركي بن محمد بن ماضي، وشكل اليمن وفدا ضم: عبد الله الوزير، وأحمد هاشم، ومحمد حيدر النعيمي، وتناولت المحادثات النقاط الآتية :

1- مقاومة النفوذ الاجنبي في المنطقة.
2- تنظيم العلاقات السياسية طبقا للتعامل الدولي بين الطرفين.
3- إبقاء عسير على وضعها الحالي تحت سلطة ابن سعود.
4- عقد معاهدة دفاع وأمن مشترك بينهما وتنظيم العلاقات مع الجهات الدولية الأخرى(سعيد، 1959، ص 80).

وأبلغ الإمام يحيى الوفد السعودي برغبته في استعادة عسير وضمها الى أراضيه، وعدم اعترافه الصريح باستحواذ ابن سعود عليها. إلا أن الوفد فشل في مهمته على الرغم من أن ابن سعود كرر المحاولة وارسل وفدا ضم: محمد بن دليم بن ماضي واخرون للتوصل الى اتفاق مع الإمام يحيى، وتثبيت الحدود في عسير ونجران وأبها وترأس الوفد اليمني القاضي اليمني الشيخ أحمد العرشي، إلا أن الفريقين لم يتوصلا الى اتفاق يذكر، وأعرب الإمام يحيى عن رغبته بإرسال وفد يمني الى مكة المكرمة قريبا(مجلة الشرق الأدنى القاهرية، ع8، تموز 1927) .

وبالفعل وصل الوفد الى مكة وضم: قاسم بن حسين، ومحمد بن زبادة، وعبد الله بن علي مناع، والشيخ فخري، وظلت المحادثات حتى آيار 1928، وعاد الوفد الى بلاده دون نتيجة، واستمرت المباحثات بين الطرفين لمدة سنتين ولكن دون التوصل الى نتائج إيجابية (وزارة الخارجية، 1934، ص 3-12).

وفي عام 1930 اعلن الحسن الادريسي الثورة على الحكم السعودي في عسير ودعم الإمام يحيى الأدارسة، واستقبل الامام الحسن في بلاده بعد هزيمته أمام ابن سعود وسانده بقوة عسكرية

لطرد السعوديين من عسير ودارت معارك عنيفة قاد فيها فيصل بن عبد العزيز جموع القوة السعودية واستطاع عام 1933، احتلالها، وجرت وساطات عربية قام بها شكري القوتلي وأمين الحسيني ومحمد علوبة للصلح بينهما، ولكن ابن سعود استطاع ضم الحدود الشمالية الغربية الى الجنوب وأجبر الإمام يحيى على الاعتراف بالأمر الواقع وعقدت معاهدة الطائف في 20 آيار 1934 فأصبحت عسير مقاطعة سعودية لمدة ثلاثين عاما(Fred, 1975, P.95) .

2- التنافس البريطاني – الايطالي :

رأت بريطانيا بمنطقة الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية قاعدة حربية / تجارية/ بحرية لها أهمية استراتيجية في السياسة البريطانية في الهند، اذ توصل قارة أوربا بمستعمرة الهند البريطانية عبر طريق رأس الرجاء الصالح بالمرور بالبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي وتستطيع بالسيطرة على الأخير أن تحكم قبضتها على طريق السويس – بومباي والتمركز في شرق أفريقيا وزنجبار، والتوسع في الصومال وشبه الجزيرة العربية، وانتهجت الحكومة البريطانية أيضا سياسة عدم التدخل في الامور الداخلية للمحميات أو الامارات في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وفضلت اتباع ادارة غير مباشرة تحكمها معاهدات ثنائية وأبدية عقدتها مع زعماء هذه الامارات لبيان طبيعة الحماية البريطانية وأسس العلاقات الخارجية لها، مع الأخذ بنظر الاعتبار تأمين سلامة محمية عدن من أية منافسة اجنبية(طه، 1969، ص 70-71).

إلا أن هذه السياسة واجهت تصلبا يمنيا من الإمام يحيى الذي عد نفسه وريثا شرعيا للدولة العثمانية في هذه المنطقة فسعى لضم عسير وعدن الى سلطته باسم "العين الكبرى" ثم التوسع في المناطق المجاورة لهما، ورغب بالتفاهم مع بريطانيا لتحقيق ذلك بموجب اتفاق رسمي بينهما، في الوقت الذي رأت بريطانيا بالإمام يحيى الرجل الثاني في المنطقة بعد ابن سعود؛ لما يتمتع به من نفوذ سياسي – ديني، وصلابة في تنفيذ طموحاته في عسير وعدن وجزر فرسان وكمران، وأقرت أن الادريسي غير قادر على إيقاف الدعم الإيطالي لليمن من قاعدة إريتريا، فخشيت من أطماع الطليان في هذه المنطقة بالتحالف مع اليمنيين مما دعاها الى إعلان رسمي حذرت به جميع الدول الأجنبية من محاولة التسلل إلى القاعدتين البحريتين البريطانيتين؛ لكي تضمن إبعاد النفوذ الإيطالي – اليماني عنهما(النجار، 1978، ص 57-58).

وكانت مصالح بريطانيا في هذه المنطقة –كما أوضحها الكابتن جاكوب H.Jacob المعاون الأول لحكومة عدن البريطانية– تتمثل في الدعم البريطاني في عدن، وترك الداخل في ظل تنافس الزعماء العرب، بعد أن اتخذت بريطانيا قرارا ثابتا بحتمية زوال الإمارة الادريسية والتفكير بمعالجة الوضع الجديد بعد معاهدة مكة والمواجهة السعودية – اليمنية ورفضت وزارة

المستعمرات البريطانية طلب الإمام يحيى بانسحاب بريطانيا من محمية عدن، أكدت على عدم الدخول في معاهدة سياسية معه(النجار، 1978، ص 58).

وهكذا كانت السياسة البريطانية تجاه أزمة عسير تبنى على أساس إفساح المجال أمام ابن سعود؛ لضمان الأمن والسلام الى القنصلية البريطانية في جدة في حزيران عام 1926 ليبلغها دعوة الزعيم الادريسي له لنجدته ضد الإمام يحيى، وتثبيت الأمن والسلام في المنطقة وطلب موافقتها على ضم عسير الى أراضيه تحت الرعاية البريطانية (الخترش، 1983، ص93). فنظرت الأخيرة الى النجاحات التي حققها منذ دخوله الرياض عام 1902 وإلى عام 1913 وحائل عام 1921، والحجاز عام 1925، وبات يهدد حدود العراق وشرقي الأردن حتى تم الاتفاق معهما في معاهدتي بحرة وحدأ عام 1925، وبأنه شخصية يمكن أن تحفظ لها الأمن والسلام البريطانيين(النجار، 1978، ص55).

وفي تلك الأثناء اعلن عن توقيع معاهدة ايطالية – يمنية في أيلول 1926 لمدة عشر سنوات؛ للتحالف والصداقة في منطقة البحر الأحمر، ولإبعاد النفوذ البريطاني هناك، وأشارت المعاهدة الى عائدية عسير لليمن وعدم الاعتراف بأية محاولة لضمها من آل سعود (ماكرو، (د.ت)، ص117).

فكان فعل الصحافة البريطانية عنيفا على حكومتها فصحيفة Near East حملت الحكومة البريطانية مسؤولية التقارب الايطالي – اليمني، وعدم الاهتمام بتطور شخصية الحاكم اليمني في المنطقة، وعدم اعتراف بريطانيا به، على الرغم من تسميته ملكا على اليمن من لدن الطليان، وقد قال الساسة الانكليز إن المعاهدة صيغة للصداقة الثنائية لا تلحق أدنى ضرر بالمصالح الاستراتيجية البريطانية هناك (مجلة الفيحاء الدمشقية، ع 154 ، 26 تشرين الثاني 1926، ص4).

اما الحكومة الإيطالية فرأت في منطقة جنوب البحر الأحمر اهمية استراتيجية وحيوية ولاسيما في فرنسا، وكمران وحماية لنفوذها في إريتريا، والتصدي للتوسع البريطاني على حساب حليفتها اليمن(Leatherdale, (n.d), P.232).

والغريب في الأمر أنه حينما عقدت معاهدة مكة كان الطرفان الإيطالي والبريطاني يعقدان اجتماعا لهما في روما لبحث تسوية الأوضاع في البحر الأحمر، فوصلت أنباء عقد المعاهدة إلى الاجتماع فهرع وزير الخارجية الإيطالي حاملا برقية بهذا الشأن إلى رئيس حكومته الذي فوجئ بالخبر وعد ذلك "... كارثة حقيقية لبلاده " وأصابه القلق على مصالح بلاده في البحر الأحمر،

إلا أن رئيس الوفد البريطاني حاول تهدئة الموقف ولم يبد اعترافه الصريح بالمعاهدة، وأن سياسة حكومته عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية، أو أن المعاهدة شأن بين بلدين عربيين(كشك، 1984، ص 403-404) (تعاملنا مع هذا الكتاب بحذر وتحفظ شديدين على الرغم من اعتماده على عدد كبير من المصادر البريطانية غير المنشورة، وتمت موازنة الأحداث والروايات الواردة فيه بمصادر أخرى تأكيدا للحقيقة التاريخية المرجوة).

وفي حقيقة الأمر فإن الأوساط البريطانية ولاسيما وزارتي الخارجية والمستعمرات وافقتا على دعم ابن سعود ليكون القوة الوحيدة في المنطقة المواجهة للإمام يحيى الذي صرح بالجماعة في عسير وعدن، وأكدت على ضرورة تعاون القوة البحرية وسلاح الجو الملكي البريطانية مع ابن سعود بمقاومة القوى الأوربية الأخرى مثل: فرنسا وإيطاليا، وأن مصالح بريطانيا تكمن في جزر كمران فرسان وقمران فضلا عن عدن (Helms, 1971, P.140-144).

وحاولت بريطانيا امتصاص زخم الإمام يحيى وإيجاد توازن قوي مع إيطاليا في اليمن حينما أرسلت الكابتن جيلبرت كلايتون Jelbert F. Clayton إلى صنعاء في كانون الثاني 1927 وبرزت مفاوضات مفردة بين الطرفين أكد الإمام يحيى على جلاء ابن سعود عن عسير وتعهده بضمان حرية الملاحة العربية في البحر الأحمر ومنحه السيادة على عدن وعسير واعتراف بريطانيا بذلك إلا أن كلايتون رفض ذلك، فاستخدم الإمام يحيى ورقة الضغط العسكري وهدد عدن بقواته العسكرية مما دعا سلاح الجو البريطاني الملكي للقيام بطلعات جوية فوق الأراضي القديمة (سيتون وليم، 1952، ص204).

وفي 11 آب 1927 أبلغ القنصل البريطاني في جدة بيرد J. Berid حكومته في لندن أن مدير الشؤون الداخلية السعودي الدكتور عبد الله الدملوجي بعث إليه ابن سعود رسالة إلى ملك بريطانيا التي أشارت إلى تزايد مخاوفه من النفوذ البريطاني في اليمن، ولاسيما بعد شحن الطليان الأسلحة والذخائر إلى الإمام يحيى، واستفسر ابن سعود عن مدى معرفة لندن بذلك، فأجاب كلايتون نيابة عن حكومته –وكان في المنطقة آنذاك– أن حكومته على دراية كاملة بالتحركات الإيطالية على الساحة اليمنية، وشدد ابن سعود على توارد معلومات أن الإمام يحيى بات مهيأ للقيام بعمل عسكري بدعم من الطليان عند عسير أو الحجاز(كشك، 1984، ص407-408). مما يشير إلى محاولة ابن سعود الإيماء لبريطانيا أنه يواجه جبهة يمنية – ايطالية مشتركة ضد النفوذ السعودي البريطاني في البحر الأحمر؛ لكسب عطفها والحصول على مزيد من الدعم العسكري والمالي .

وأرسل ابن سعود إلى القاهرة مستشاره السياسي الشيخ حافظ وهبة فالتقى بالمندوب السامي البريطاني اللورد لويد Lerd Lioyd وتم التطرق إلى موقف إيطاليا من الاعتراف بابن سعود، وأبدى المندوب السعودي رغبته في التوصل إلى اتفاق مع الإمام يحيى، ودعا بريطانيا الى اتخاذ موقف حازم من التحركات الإيطالية وايقاف تحريضهم للإمام يحيى ضد ابن سعود(كشك، 1984، ص409).

فقامت وزارة الخارجية البريطانية في 26 آب 1927 بإبلاغ السفير الإيطالي للحضور الى مقرها في لندن ونقلت اليه مخاوف ابن سعود من تصرفات الامام يحيى في اليمن وأنها لا تستطيع التمسك بسياسة ضبط النفس، وتساءلت عن مدى استطاعة الحكومة الإيطالية من كبح جماح الإمام يحيى وتجنيب المنطقة نشوب أزمة سعودية – ايطالية، وأضافت بأنها لا تعلم بنية ابن سعود للقيام بأي عمل عسكري؛ لكونه لا يمتلك الامكانات المادية والعسكرية اللازمة لذلك؛ بسبب استنزاف قواه في حربه الاخيرة مع الهاشميين في الحجاز، واشارت الى تحذيرها اياه من مغبة الاقدام على مجازفة عسكرية ضد اليمن(كشك، 1984، ص 409).

وحاول ابن سعود التلويح بالورقة السوفيتية في وجه الحكومة البريطانية، فكتب الى الأخيرة عن تلقيه عروضا سوفيتية في مجالي النفط والتجارة ، إلا أنه رفضها؛ لعلاقاته معها وعدم رغبته في الدخول بعلاقات مع قوى اخرى سوى بريطانيا(كشك، 1984، ص 410).

وجاءت الأحداث المتعاقبة لتؤدي الى عقد معاهدة جديدة بين آل سعود وبريطانيا في جدة 20 أيار 1927 اعترفت بريطانيا بابن سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها بما فيها مقاطعة عسير، واكدت مجددا دعمها وحمايتها للعرش السعودي عند أية تهديدات إقليمية أو دولية يتعرض لها (Fclayton, 1969, P.262).

أما فيما يخصص الجانب الإيطالي فأرسلت حكومة لبنان جيلبرت كلايتون للتفاوض مع الخارجية الإيطالية وتنسيق المواقف في منطقة جنوب البحر الأحمر ولاسيما بعد التطورات الاخيرة، وتوقيع معاهدة جدة 1927 مع ابن سعود واعترافها الصريح بضمه عسير الى أراضيه، ودعمه ضد اية قوة اجنبية، وتقرر الاعتراف بالوجود الايطالي والسعودي في عسير، وإبعاد التهديد اليمني عنه(Leatheradale, (n.d), P.232) ، وصادقت حكومة لندن على معاهدة مكة وسوغت ذلك؛ لكون الحاكمين المتعاقدين هما حليفيهما، وتم التوصل الى اتفاق ايطالي – بريطاني لتثبيت النفوذ البريطاني في جزر فرسان وكمران وعدن، وأكد على تعاونهما المشترك للحيلولة دون تهديد أية قوة أوربية أخرى لمناطق نفوذهما في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية (Leatheradale, (n.d), P.240).

وتم التوصل في 25 آذار 1933 الى معاهدة بريطانية يمنية ولمدة أربعين عاما أكدت على الصداقة والسلام، واعتراف بريطانيا باستقلال اليمن، وتأجيل مسألة تثبيت الحدود في المنطقة في (الوقت الراهن) (Leatheradale, (n.d), P.242).

وعلى الرغم من الاستقرار المؤقت الذي شهدته المنطقة بعد سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات بين الأطراف المعنية فإن حالة التأزم ظلت قائمة في جنوب البحر الأحمر، انعكست على مسيرة العلاقات السعودية – اليمنية التي شهدت هدوءا نسبيا بعد عقد معاهدة الطائف عام 1934 للأخوة والصداقة العربية الإسلامية إلا أن الأوضاع ظلت مشوبة بالتوتر تعصف بها رياح المتغيرات الدولية والاقليمية(Leatheradale, (n.d), P.244).

الخاتمة:

اثبتت الوقائع التاريخية بعد الحرب العالمية الأولى أن بريطانيا المهيمنة على الشرق الأوسط، زرعت بذور الفرقة والشقاق بين الزعامات العربية ولاسيما في منطقة شبه الجزيرة العربية، وعملت على تسخير ادارتها الاستعمارية لخدمة مستعمرة الهند البريطانية، وتأمين طرق المواصلات سالكة تجاهها عبر القنوات المائية في قناة السويس – والبحر الأحمر – والمحيط الهندي – والخليج العربي، وسعت الى ربط الزعامات المشيخية بعلاقات تعاهدية تحت تسمية " الحماية " فحولتهما من مشيخات الى محميات صغيرة تحكم بقرارها السياسي.

وكان عقد معاهدة عام 1926 في سلسلة معاهدات الحماية البريطانية على زعامات المنطقة ولكن هذه بشكل غير مباشر بوساطة ابن سعود في عسير، إذ وجدت منه خير حليف يمكن أن يحقق لها اهدافها ويحافظ على مصالحها الاستراتيجية في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية، وأكدت ذلك سماحها له بالقضاء على خصومه الواحد بعد الآخر للمدة بين (1902–1927) واقامة مملكته في المنطقة.

وقد عززت معاهدة مكة الخلافات السعودية – اليمنية مقابل الحفاظ على الامتيازات البريطانية فلم تكن المعاهدة صيغة "حماية " كما ظن عدد من المؤرخين والكتاب، بل سيطرة السعودية على عسير في ظل الظروف المحلية والخارجية لليمن.

وقد ترتب على المعاهدة عدة نتائج تمثلت في التنافس البريطاني الإيطالي على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر ولاسيما عسير ونجران والصراع الحدودي اليمني على الحدود السياسية الذي ابتلي به العرب في القرن العشرين وظل دون حلول نهائية حتى الوقت الحاضر.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

قائمة المصادر والمراجع:

References:

-المصادر العربية:

1. السماك، محمد ازهر. (1989). الوزن الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر. سلسلة وسائل جغرافية (13). الكويت.
2. بن مسفر، عبدالله بن علي. (1978). ك السراج المنير في سيرة امراء عسير. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
3. وهبة، حافظ. (1956). جزيرة العرب في القرن العشرين. ط3. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
4. سالم، سيد مصطفى. (1977). الفتح العثماني الأول لليمن 1538-1635. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
5. الجميل، سيار. (1991). تكوين العرب الحديث 1516-1916. ط1. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
6. ياسين، سمية امين. (1988). تكوين المملكة العربية السعودية 1918-1932. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. كلية الآداب.
7. الريحاني، امين. (1981). تاريخ نجد الحديث وملحقاته: سيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل. الرياض.
8. العقيلي، محمد بن احمد. (1982). تاريخ المخلاف السليماني. ط2. مراجعة: حمد الجاسر. الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.
9. الخرتش، فتوح عبد المحسن. (1983). تاريخ العلاقات السعودية – اليمنية 1926-1934. ط1. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
10. صحيفة المقطم القاهرية. العدد 11004. 14 آيار 1925.
11. العقاد، صلاح. (1970). المشرق العربي المعاصر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
12. سالم، سيد مصطفى. تكوين اليمن الحديث والامام يحيى 1904-1948. القاهرة: مكتبة سعد رأفت، ج1.
13. طربين، احمد. (1976). عبد العزيز آل سعود منشئ "دولة وباعث نهضة" مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت: جامعة الكويت.
14. أبو عليه، عبد الفتاح حسن. (1974). دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث. المجلة التاريخية المصرية. القاهرة: المجلة التاريخية المصرية. ج21.
15. سعيد، أمين. (1959). اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري. ط1. القاهرة: دار احياء المكتب العربي.

16.طه، جاد. (1969). سياسة بريطانيا في جنوب اليمن. القاهرة: دار الفكر العربي.

17.كشك، محمد جلال. (1984). السعوديون والحل الإسلامي. مصدر الشرعية للنظام السعودي. ط24. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة.

18.وليم، سيتون. (1952). بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الإنجليزية – العربية 1920–1948. ترجمة: محمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

المصادر الأجنبية:

1. Haliady, Fred. (1975). Arabia whithout sultans. Lendon: Penguin book.
2. Helms, Christine moss. (1971). Evolution of political identity ib saud: arabia Delineation of anation-state 1901-1932. unpublished Ph.D. these is. Oxford: university of oxford.
3. Jilbert. F clayton, (1969). An Arabian Diary. Los Angeles: University of California press.
4. Leatherdale, Cilve. (n.d). British Policy teuards. Saudi arabia 1925_1932.
5. little, Tom. (1968). south Arabia: Area of conflict. London: Pall man Press.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

Arabic sources:

1. Al-Sammak, Muhammad Azhar. (1989). The geopolitical weight of the Red Sea. Geographic methods series (13). Kuwait.
2. Bin Misfer, Abdullah bin Ali. (1978). Like Al-Sarraj Al-Munir in the biography of the princes of Asir. 1st edition. Beirut: Al-Resala Foundation.
3. Wahba, Hafez. (1956). The Arabian Peninsula in the twentieth century. 3rd edition. Cairo: Authorship, Translation and Publishing Committee Press.
4. Salem, Sayed Mustafa. (1977). The first Ottoman conquest of Yemen 1538-1635. Cairo: Institute for Arab Research and Studies.
5. Al-Jamil, Sayar. (1991). The formation of modern Arabs 1516-1916. 1st edition. Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing.
6. Yassin, Sumaya Amin. (1988). Formation of the Kingdom of Saudi Arabia 1918-1932. Master's thesis. University of Baghdad. Faculty of Arts.
7. Al-Rihani, Amin. (1981). The history of Hadith Najd and its appendices: The biography of Abdul Aziz bin Abdul Rahman Al Faisal. Riyadh.
8. Al-Uqaili, Muhammad bin Ahmed. (1982). The history of Al-Mikhlaf Al-Sulaimani. 2nd ed. Reviewed by: Hamad Al-Jasser. Riyadh: Dar Al Yamamah for research, translation and publishing.
9. Al-Khartash, Fattouh Abdel Mohsen. (1983). History of Saudi-Yemeni relations 1926-1934. 1st edition. Kuwait: That Al Salasil Publications.
10. Mokattam Cairo newspaper. Issue No. 11004. May 14, 1925.
11. Al-Akkad, Salah. (1970). The contemporary Arab Levant. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
12. Salem, Sayed Mustafa. The formation of modern Yemen and Imam Yahya 1904-1948. Cairo: Saad Raafat Library, vol. 1.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

13. Tarbin, Ahmed. (1976). Abdul Aziz Al Saud, creator of "a state and instigator of a renaissance," Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies. Kuwait: Kuwait University.
14. Abu Ali, Abdel Fattah Hassan. (1974). A historical study of the development of the concept of the state in the Arabian Peninsula in the modern era. Egyptian Historical Journal. Cairo: Egyptian Historical Journal. C21.
15. Saeed, Amin. (1959). Yemen's political history since its independence in the third century AH. 1st edition. Cairo: Arab Office Revival House.
16. Taha, Gad. (1969). British policy in South Yemen. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
17. Kishk, Muhammad Jalal. (1984). The Saudis and the Islamic solution. Source of legitimacy for the Saudi regime. 24th edition. Cairo: Modern Art Press.
18. William, Seton. (1952). Britain and the Arab Countries, a review of Anglo-Arab relations 1920-1948. Translated by: Muhammad Abdel Rahim Mustafa. Cairo: Anglo-Egyptian Library.